



الشباب والإدماج السوسيو مهني بالمغرب:

مقاربة سوسولوجية نقدية

عبد العالي الغليمي، طالب بسلك الدكتوراه

كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس - الرباط

المملكة المغربية

الملخص:

تشكّل إشكالية إدماج الشباب في سوق العمل كإحدى الإشكاليات السوسيو-اقتصادية الأكثر إلحاحًا وتعقيدًا في السياق المغربي، وذلك نظرًا لطابعها البنوي وارتباطها العضوي بالتحوّلات الجذرية في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من تعدد السياسات العمومية والبرامج الموجهة لفئة الشباب، فإن الواقع المعاش يُظهر استمرار معضلة البطالة وضعف الاندماج السوسيو مهني، لا سيما في ظلّ الفجوة الهيكلية القائمة بين أنظمة التكوين المهني والتعليم العالي من جهة، ومتطلبات سوق الشغل المتسارعة والمتغيرة من جهة أخرى.

وانطلاقًا من هذا الإشكال، تستند الدراسة الحالية إلى مقاربة سوسولوجية تحليلية-نقدية، تهدف إلى تفكيك مفهوم "الإدماج السوسيو مهني" في أبعاده النظرية والإجرائية، وذلك بالارتكاز على تحليل نوعي لمجموعة من التقارير الرسمية،

وتهدف هذه المقاربة إلى تحليل الفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية لهذه السياسات، وتقييم مدى فعاليتها في معالجة الإشكالية، والسبب الجوهرى الكامن وراء استمرارها؛ هل هو راجع إلى طابعها البنوي المتجذّر في بنية الاقتصاد والمجتمع، أم إلى عوامل ظرفية مرتبطة بآليات التنفيذ والمتابعة؟

ملخص باللغة الانجليزية

The issue of youth integration into the labor market stands as one of the most complex socio-economic challenges facing Morocco, due to its intrinsic connection to structural transformations in the economic, social, and cultural spheres. Despite the multiplicity of public policies and programs targeting youth, reality reveals the persistence of the dilemma of unemployment and weak socio-professional integration, particularly in light of the existing gap between training systems and the changing requirements of the labor market.

This study is based on a critical sociological approach aimed at analyzing the concept of socio-professional integration in its theoretical and practical dimensions. It provides a critical evaluation of the effectiveness of public policies targeting youth and seeks to illuminate the nature of the crisis – whether it is structural or conjunctural.



مقدمة

يشكل الشباب ركيزة ديموغرافية أساسية في البنية الاجتماعية المغربية، ويمثلون طاقة بشرية قادرة على الإبداع والمساهمة في التنمية المستدامة. ومع ذلك، تواجه هذه الفئة تحديات مركبة تتجلى في ارتفاع معدلات البطالة، التهميش الاجتماعي، الهشاشة الاقتصادية، وضعف المشاركة في الحياة العامة. مما يجعل قضية الإدماج السوسيو مهني للشباب قضية راهنية بامتياز ومؤشراً على نجاعة السياسات الاجتماعية للدولة.

كما أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أحد تقاريره، فإن "الشباب يواجهون تحديات جسيمة للمشاركة في الحياة الاجتماعية العامة، ويعانون من نسب مرتفعة من التهميش مقارنة بعمرهم ووضعتهم في سوق الشغل، أو اللجوء إلى الخدمات الأساسية، أو التبعية المالية التي تجعلهم عرضة لشتى أشكال المساومات، حتى داخل المؤسسات التمثيلية. ونظراً لأن مرحلة الشباب هي مرحلة انتقالية حاسمة ذات تداعيات على مجمل مسار الحياة، فإن الشباب يجدون أنفسهم أمام إكراهات تمتد طيلة فترة الانتقال، قبل اكتساب موقع اجتماعي مستقل. وتشكل عوامل مثل الهدر المدرسي، البطالة، وظروف العمل غير اللائقة، إلى جانب الأمية بوجهيها الأبجدي والتقني، تهديداً حقيقياً للإدماج الثقافي والاجتماعي، وعائفاً أمام مشاركتهم الفاعلة في المجتمع كمواطنين قادرين على التغيير والبناء" (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2012).

وعلى الرغم من تعدد الاستراتيجيات العمومية، من إصلاحات تربوية إلى برامج التشغيل والتكوين ودعم المقاولات الذاتية، فإن الحصيلة تبقى دون مستوى الطموحات. مما يدفع إلى الاستنتاج أن إشكالية الإدماج ترتبط بعوامل بنيوية عميقة تتجاوز الحلول التقنية والظرفية، وتظل أزمة التكوين وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق الشغل العائق الرئيسي أمام إدماج حقيقي ومستدام.

إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية الأساسية للدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي حد تشكل السياسات العمومية الموجهة للشباب بالمغرب رافعة حقيقية وفعالة للإدماج السوسيو مهني؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي والنظري لمصطلحي الإدماج والاندماج السوسيو مهني؟
- ما هي العوامل البنيوية والظرفية التي تفسر استمرار أزمة إدماج الشباب؟
- ما هي حدود وفعالية السياسات العمومية الحالية في معالجة هذه الإشكالية؟
- هل تعكس أزمة إدماج الشباب أزمة بنيوية في النموذج التنموي المغربي أم أنها مجرد إخفاق ظرفي في التدبير؟



الخور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري: تمييز مفاهيمي بين الإدماج والاندماج

1- التمييز المفاهيمي: الإدماج (Insertion) مقابل الاندماج (Intégration)

يشهد الحقل السوسولوجي جدلاً مفاهيمياً حول مصطلحي "الإدماج" و "الاندماج". فبينما يُستخدم المصطلحان بشكل متبادل في الخطاب اليومي والسياسي، فإنهما يحملان دلالات منهجية مختلفة. إذ يمثل التمييز بين المفهومين مدخلاً أساسياً لتحليل ديناميات الحقول الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ارتباطها بإشكاليات الشباب والفئات الهشة. غير أنّ هذا التمييز يقتضي أولاً تفكيك الالتباس المفاهيمي الذي يطبع استعمالهما، إذ تُظهر الأدبيات الأكاديمية والخطابات السياسية استخداماً متوازياً للمفهومين، مما يولّد لبساً منهجياً ودلالياً..

2- مفهوم الإدماج (Insertion) الاجتماعي: تطور الدلالة والتحويلات المنهجية في السوسولوجيا

يُشير المفهوم من الناحية الاصطلاحية الأولية إلى عملية تقنية - مؤسسية، خارجية في غالبها، تهدف إلى "إلحاق" الفرد أو الجماعة بموقع معين داخل النسق الاجتماعي أو الاقتصادي. فهو عملية قصدية تنظيمية، غالباً ما تكون مؤقتة أو تمهيدية، تنفذها مؤسسات الدولة أو المجتمع المدني عبر برامج محددة (كالتكوين المهني وبرامج التشغيل)، مما يضيف عليها طابعاً إجرائياً وسياسياً. (Castel, 2003)

وانطلاقاً من هذا المنظور الضيق، يُفهم الإدماج (Insertion) كعملية ذات طابع خارجي وإكراهي، يُعاد من خلالها تشكيل موقع الفرد داخل البنية الاجتماعية تحت تأثير ضغوط موضوعية أو شروط بنيوية مفروضة. إذ "يشير الإدماج إلى عملية يُساق فيها الفرد قسراً نحو وضعية جديدة بفعل عوامل خارجية مفروضة عليه" (بن لقاسم، 2010). وتبرز هذه الآلية في السياسات العمومية الموجهة التي تستوعب الأفراد وفق منطقها الخاص، مما يجعل الفرد في وضعية "موضوع" لفعل اجتماعي يُمارس عليه، وهو ما يمنح المفهوم دلالات سلبية لارتباطه بالإلزام والإخضاع.

غير أن هذا التصور التقني لا يعكس التعقيد الكامل للظاهرة، إذ يتجاوز المفهوم هذا الإطار الضيق ليعبر في بعده الأشمل عن العملية التي يصبح من خلالها الأفراد أو الجماعات جزءاً فاعلاً من البنية الاجتماعية، حيث يشاركون في مؤسساتها المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الثقافية) ويشعرون بالانتماء والمساواة. بتعبير آخر، فإن الإدماج هو عملية مشاركة دينامية تهدف إلى إشراك الجميع في الحياة المجتمعية، مع الحفاظ على تنوعهم وهوياتهم الفردية والثقافية. فهو محاولة لبناء "مجتمع للجميع" يقوم على احترام الاختلافات (شقيز، 2013).

وبناءً على هذا الفهم الشامل، لا يقتصر الإدماج على كونه استيعاباً أو صهرًا، بل هو سيرورة اجتماعية - مؤسسية شاملة تهدف إلى إدخال الأفراد، وخاصة الفئات الهشة، في النسيج المجتمعي. وذلك يتم من خلال تمكينهم من المشاركة الفعلية وضمان الاعتراف بهم كمواطنين كاملي العضوية، مما يجعله آلية أساسية لمواجهة آليات الإقصاء والتهميش.

ويجد هذا البعد الشامل سنداً نظرياً قوياً في مقاربات التعددية الثقافية (Multiculturalisme)، حيث يُفهم الإدماج كعملية اعتراف بالاختلافات الثقافية وضمان المساواة في الحقوق والفرص. وهو تصور يتقاطع مع أطروحة تشارلز تايلور (Taylor, 1992) حول "سياسات الاعتراف"، ومع طرح يورغن هابرماس (Habermas, 1981) بخصوص المواطنة التوافقية التي تجعل من التواصل العقلاني أساساً للتعايش المشترك في مجتمعات تعددية.

لتفكيك هذه الثنائية (التقني مقابل الشامل)، يقدم عزيز جلاب تحليلاً دقيقاً يُبرز تعدد الدلالات التي يحملها مفهوم الإدماج، مما يعكس تعقيدته وتطوره، ويمكن تلخيصها في خمس دلالات أساسية: "(المالكي ع، صفحة 25)



الدلالة	التعريف
الإدماج هو أساس الإدماج المهني	يرتبط أساساً بالوصول إلى سوق الشغل أو العمل كمدخل رئيسي للانتماء الاجتماعي.
الإدماج كآلية (ميكانيزم) لإعادة الإدماج	آلية تهدف إلى إعادة تأهيل الأفراد الذين فقدوا عملهم (العاطلين) لإدماجهم من جديد.
الإدماج كنشاط (ديناميكية) شخصي ونفسي	يجعل مسؤولية الإدماج من مسؤولية الفرد نفسه، ويقلل من تأثير العوامل البنيوية الخارجية.
الإدماج كمسار (trajectoire)	يربط الإدماج بمراحل الحياة المهنية المتغيرة والغير مستقرة، خاصة لدى الشباب في بداية حياتهم العملية.
الإدماج كبعد شمولي (l'insertion comme dimension globale):	يشمل الفرد في كل أبعاده (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية)، ويعكس سعي المجتمع لإدماج الجميع بشكل كلي.

يمكن أن نستنتج مما سبق أن مفهوم الإدماج قد تطور من دلالة ضيقة ومهنية إلى مفهوم شامل ومعقد، يعكس التوتر الدائم بين البُعد البنيوي (دور المؤسسات والسياسات) والبُعد الفاعلي (دور الفرد ومسؤوليته).

وهذا التطور الدلالي لم يكن منعزلاً عن التحولات الاجتماعية، فمع تنامي مظاهر الإقصاء والهشاشة في المجتمعات المعاصرة، لم يعد الإدماج محصوراً في الجانب المهني فقط، بل أصبح يتطلب مقارنة شمولية تشمل كل أبعاد حياة الفرد. فالغاية الأساسية، هي "تمكين الفرد من الوصول إلى عمل أو مهنة مستقرة، دخل قار، أو وضعية تحقق الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي" (المالكي، ع، ص 88). وهذا التحول يجعل الإدماج عملية متعددة الأبعاد، تربط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يرتبط مفهوم الإدماج الاجتماعي ارتباطاً جديلاً وثيقاً بظاهري الهشاشة والفقر، حيث يشكل غياب آليات الإدماج الفعال المحرك الأساسي لحالات الهشاشة بمختلف تجلياتها. فانهدام الفرص يُغذي دوامات البطالة والانعزال الاجتماعي وفقدان الاعتراف، مما يقوض الاستقلال الاقتصادي للأفراد والجماعات. وفي المقابل، يظل الإدماج الناجح الآلية المركزية لتمكين الأفراد، لاسيما الشباب، من ممارسة حقوقهم الاجتماعية والمهنية، مما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في الحياة المجتمعية وقيهم مخاطر السقوط في براثن الإقصاء والتهميش.

ولسبر أغوار هذه العلاقة المعقدة، يستلزم الأمر العودة إلى الجذور النظرية المؤسسة للمفهوم. فمن بين المقاربات الكلاسيكية، تقدم الرؤية الوظيفية عند دوركهايم إطاراً تحليلياً يركز على الإدماج كعملية حيوية لاستقرار المجتمع وتماسكه، من خلال مفهومي التضامن



الميكانيكي في المجتمعات التقليدية والتضامن العضوي في المجتمعات الحديثة. (Durkheim, 1893) في حين تنطلق المقاربة الصراعية من أطروحات ماركس لتسليط الضوء على البنى الاقتصادية وعلاقات القوة كمحددات مركزية للعلاقات الاجتماعية، كاشفة عن آليات الإدماج المشروط والزائف في المجتمعات الطبقية. (Marx, 1867)

وبخلاف التركيز الماركسي على الإكراه الاقتصادي، تقدم مقاربة فيبر التحليلية منظوراً أكثر شمولية يقوم على ثنائية الفعل الاجتماعي والسلطة الشرعية، مضيفاً بُعداً رمزياً وثقافياً يتجاوز الحتمية الاقتصادية. (Weber, 1922) هذا التراكم النظري مهّد الطريق لتطور المقاربات المعاصرة التي تجاوزت التفسير الضيق، حيث قدم بورديو مفهوم رأس المال الثقافي كآلية للفهم (Bourdieu, 1984)، وحول هونيث الاهتمام إلى أخلاقيات الاعتراف. (Honneth, 1995) كما أسهمت المقاربة المؤسسية في الكشف عن آليات الانغلاق الاجتماعي (Erikson & Goldthorpe, 1992) وتأثير نماذج دول الرفاه. (Esping-Andersen, 1990)

وفي مواجهة هذه المقاربات البنوية، برزت سوسيولوجيا الفعل كرد نظري يركز على فاعلية الأفراد (Touraine, 1981; Paugam & Schill, 2018)، بينما قدمت نظرية الشبكات منظوراً علائقياً يربط الإدماج برأس المال الاجتماعي (Granovetter, 1973; Burt, 1992) وهذا التطور النظري يعكس تحولاً جوهرياً في مفهوم الإدماج من كونه إجراءً مؤسسياً تقنياً (Insertion) إلى سيرورة اجتماعية شاملة (Integration) تقوم على المشاركة والاعتراف.

يؤكد هذا التعدد المنهجي على ضرورة تبني نموذج تحليلي تكاملي يجمع بين البنى الاقتصادية والسياسات المؤسسية والشبكات الاجتماعية والفاعلية الفردية، في إطار سيرورة دينامية تهدف إلى تحقيق الانتماء والمساواة. فالإدماج الفعال لا يقتصر على السياسات العمومية فحسب، بل يشمل أيضاً قدرة الأفراد على إعادة تشكيل مساراتهم الاجتماعية والمهنية في تفاعل جدي مع البنى المحيطة، مما يجعل منه عملية مستمرة للتغلب على الهشاشة وبناء المواطنة الكاملة.

3- الاندماج (Intégration) : المفهوم، الأبعاد، والمستويات

يُعرف الاندماج الاجتماعي (Social Integration) في الحقل السوسيولوجي بأنه: سيرورة تفاعلية طويلة الأمد، دينامية وشاملة، ينخرط فيها الفاعل الاجتماعي بفاعليته الذاتية لاكتساب موقع ومكانة داخل البنية الاجتماعية. وهو عملية متعددة المستويات (اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً)، تقوم على الاعتراف المتبادل والمشاركة الفعلية، وتحمل بُعداً تفاعلياً ورمزياً ثقافياً (دوركهايم، 1897؛ بوخريص، 2015).

ويُعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم إشكالية في السوسيولوجيا بسبب تعدد دلالاته وتشابكه مع الحقول السياسية والاجتماعية. فمن جهة، يحيل إلى الفعل الواعي والتفاعلي للفاعلين الاجتماعيين، حيث يبادر الأفراد إلى إعادة إنتاج الروابط الاجتماعية والثقافية التي تضمن لهم موقعاً داخل البنية الاجتماعية وتحميهم من مسارات الهشاشة والإقصاء (بن لقاسم، 2010). ومن جهة أخرى، يظل مصطلحاً غامضاً بسبب تعدد استخداماته في الخطابات السياسية والاجتماعية، وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا الهجرة والتعددية الثقافية (Schnapper, 1998).

وقد تعمق هذا الغموض بسبب المقاربات التقليدية التي اختزلت مفهوم الاندماج في كونه مجرد نقيض للتفكك الاجتماعي، حيث طُرِح غالباً كمقابل لـ "عدم الاندماج" (Désintégration) "أو لمفاهيم تجسد الاختلال الاجتماعي، مثل: "الأنوميا" (Anomie)، و"الإقصاء" (Exclusion)، و"الجنوح" (Déviance)، و"الانفصال" (Dissociation)، و"التمرد" (Dissidence)، و"التشتت" (Emiettement)، و"الاستلاب" (Aliénation)، و"الفصل" (Ségrégation)، و"اللاتنسب" (Désaffiliation). (Schnapper, 2007)



انطلاقاً من هذا القصور التحليلي، برزت الحاجة إلى مقارنة أكثر دقة تعيد تعريف الاندماج ليس كمجرد غياب للتفكك، بل كعملية إيجابية فاعلة قائمة على الترابط والتبادلية (Interdépendance) بين مكونات النظام الاجتماعي. فكما تشير عالمة الاجتماع الفرنسية دومينيك شنابر (Dominique Schnapper)، فإن المجتمع قد يعرف مستوى معيناً من الاندماج دون أن يصل إلى حالة الانسجام الكلي، خاصة في المجتمعات الحديثة التي تقوم على التعدد والاختلاف. (Schnapper, 2007).

وبناءً على هذه الرؤية التأسيسية، يتجاوز الاندماج كونه غياباً للتمهيش، ليرتقي إلى سيرورة نشطة (Active Process) يشارك من خلالها الأفراد في مختلف أبعاد الحياة المجتمعية. وهذا ما يؤكد بوخريص في تعريفه للاندماج على أنه "مجموع السيوررات التي عن طريقها يشارك الأفراد، في مختلف أبعاد ومستويات الحياة الاجتماعية، بواسطة النشاط المهني، وتعلم معايير الاستهلاك المادي، وتبني سلوكيات أسرية وثقافية، والتبادلات مع الآخرين، والمشاركة في المؤسسات الجماعية المشتركة" (بوخريص، 2015).

وبالتالي، يشكل الاندماج الاجتماعي عملية دينامية متعددة المستويات، تتراوح بين الاندماج الجزئي في جماعة أو قطاع معين، والاندماج الكلي في المجتمع الشامل. وهي عملية ثنائية البعد: بُعد بنيوي (يهتم بالمواقع والأنظمة) وآخر تفاعلي رمزي (يركز على بناء الهوية والاعتراف). وبالتالي، فهو لا يقتصر على تحقيق التماسك الاجتماعي فحسب، بل يعمل أيضاً على بناء هويات جماعية مشتركة مع الحفاظ على التعدد الثقافي، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي دون إلغاء الاختلاف.

ولتفكيك هذه المستويات التحليلية، يقدم الجدول التالي مقارنة تحليلية معززة بأمثلة توضيحية لتوضيح الفروقات بين مستويات الاندماج المختلفة:

البعد	الاندماج في جماعة	الاندماج في المجتمع الشامل	التكامل الاجتماعي الكامل
المستوى	جزئي / محدود (داخل جماعة مهنية، جمعية، طائفة...)	كلي / مجتمعي (داخل النسق الاجتماعي العام)	شامل ومغلق (كلية متجانسة بالكامل)
الوظيفة	يمنح الفرد إحساساً بالانتماء والهوية داخل جماعته	يتيح للفرد المشاركة في الحياة العامة والاعتراف به كمواطن كامل الحقوق	يحقق انسجاماً تاماً بين الأفراد والفئات دون اختلافات أو تباينات
الخصائص	تضامن داخلي، روابط قوية، انسجام نسبي	تجاوز الإقصاء والتشتت، دمج الفئات في البنية المؤسسية والقيمية	غياب التعددية، تجانس كلي، تطابق شبه مطلق بين الأفراد والقيم
الحدود	قد يؤدي إلى الانغلاق على الذات أو الطائفية	لا يعني بالضرورة الانسجام الكامل، بل فقط غياب التجزئة والإقصاء	نادر التحقق في المجتمعات الحديثة، لأنه يفترض "كلية مغلقة" متجانسة
مثال توضيحي	اندماج شاب في جمعية شبابية محلية	إدماج نفس الشاب في سوق الشغل وفي الحياة المدنية العامة	مجتمع افتراضي مثالي بلا تباينات ثقافية أو اجتماعية

انطلاقاً من هذا الإطار التحليلي، يمكن التمييز نظرياً وعملياً بين هذه المستويات الثلاثة المتداخلة:

■ **الاندماج في جماعة:** وهو اندماج جزئي يقتصر على الانتماء إلى جماعة مهنية أو جمعية أو دينية محددة. يمنح الفرد شعوراً بالانتماء والهوية داخل محيط ضيق، غير أنه قد ينطوي على مخاطر الانغلاق وإعادة إنتاج الانقسام الاجتماعي. هذا ما يقترب مما وصفه إميل دوركايم في نظريته حول التضامن الاجتماعي، حيث يربط "التضامن الآلي" الأفراد داخل جماعات متجانسة تقوم على التشابه أكثر من التنوع (Durkheim É., 1893).



■ **الاندماج في المجتمع الشامل:** ويمثل بعداً كلياً أوسع، إذ يسمح للفرد بالمشاركة في الحياة العامة والاعتراف به كمواطن كامل الحقوق داخل النسق القيمي والمؤسسي للمجتمع. هذا التصور يلتقي مع ما عرضه تالكوت بارسونز بخصوص "التكامل المعياري" الذي يضمن استقرار النظام الاجتماعي من خلال الالتزام بالقيم المشتركة والمؤسسات الضابطة (Parsons, 1951). غير أن هذا المستوى لا يعني الانسجام المطلق، بل فقط تجاوز مظاهر الإقصاء والتشتت.

■ **التكامل الاجتماعي الكامل:** وهو المستوى الأعلى والأكثر مثالية، حيث يسود انسجام تام بين الأفراد والفئات داخل "كلية مغلقة" متجانسة. غير أن هذا الشكل يبقى نظرياً أكثر منه واقعياً، إذ يصعب تحقيقه في المجتمعات الحديثة القائمة على التعددية والاختلاف. وفي هذا الإطار، يشدد يورغن هابرماس على أن التماسك في المجتمعات المعاصرة لا يقوم على التجانس المطلق، بل على "التواصل العقلاني" الذي يسمح بالتوافق حول قواعد مشتركة للتعايش رغم الاختلاف. (Habermas, 1981)

إن محاولة التعمق في مفهوم الاندماج يجعلنا أمام مقاربات سوسيولوجية متباينة، تختلف بين المقاربات السوسيولوجية الكلاسيكية والمعاصرة في تفسيرها لآليات وآليات تحقيق الاندماج الاجتماعي، مما يثري النقاش حول طبيعته.

تمثل مقارنة آلان تورين (Alain Touraine) انزياحاً جوهرياً عن التصورات الوظيفية والبنائية الكلاسيكية، حيث تنطلق من سوسيولوجيا الفعل (Sociologie de l'action) التي تجعل من الفاعل الاجتماعي محور التحليل بدلاً من التركيز حصرياً على البنى والأنساق. يرى تورين أن الاندماج ليس مجرد حالة انسجام أو توافق اجتماعي مسبق، وإنما هو حصيلة دينامية صراعية بين فاعلين اجتماعيين يسعون إلى الاعتراف (Reconnaissance) بحقوقهم وهوياتهم، وإلى المشاركة (Participation) الفعلية في صنع القرارات والوصول إلى الموارد داخل المجتمع. (Touraine, 1994) فالصراع، في هذا التصور، ليس ظاهرة مرضية، بل هو شرط بنيوي للاندماج، لأنه يُمكن الفئات المهمشة من فرض حضورها والتفاوض حول موقعها في النسق الاجتماعي. وبالتالي، يتحقق الاندماج عند تحويل هذا الصراع إلى حوار تفاوضي مؤسسي، يسمح بتقاسم السلطة والموارد والاعتراف بالاختلافات.

هذا البعد يختلف جذرياً عن المقاربة الدوركهايمية التي رأت في الاندماج نقيضاً للأنوميا وآلية لإعادة إنتاج الانسجام الاجتماعي عبر القيم المشتركة (Durkheim, 1897)، وكذلك عن مقارنة بارسونز الوظيفية التي ركزت على الالتزام بالمعايير كشرط للتكامل. بينما يجعل تورين من الفعل الجماعي والصراع الاجتماعي المحرك الأساسي للاندماج.

في مقابل هذه الرؤية التي تركز على الصراع، تقدم مقارنة كاستل (Castel) تحليلاً بنيوياً أكثر تشاؤماً، مركزة على مفهوم "اللاتنسب (Désaffiliation)" يرى كاستل أن مسارات التهميش والإقصاء contemporary تنشأ من تفكك الروابط مع عالم الشغل (البطالة، الهشاشة) وشبكات الحماية الاجتماعية التقليدية (كالعائلة). لا يتحقق الاندماج من منظور كاستل إلا من خلال سياسات عمومية فاعلة تعيد ربط الأفراد بشبكات الحماية (الضمان الاجتماعي، الصحة، التعليم) وتضمن إدماجهم في سوق العمل المستقر، مما يوفر لهم "الانتماء الاجتماعي". (Castel, 1995)

أما مقارنة دومينييك شنابر (Schnapper)، فتربط بين الاندماج والمسألة المواطانية (Citoyenneté) في إطار الدولة-الأمة. لا يقتصر الاندماج لديها على الجانبين الاقتصادي أو الثقافي، بل هو في جوهره عملية سياسية وقانونية لضمان المساواة في الحقوق والواجبات للجميع داخل الفضاء العمومي. الاندماج الحقيقي هو إدماج الأفراد كـ "مواطنين" كاملي العضوية، حيث يكون الاعتراف بهم قانونياً وسياسياً هو الأساس. تحذر شنابر من أن التعددية الثقافية المفرطة التي تذيب الفضاء المشترك للقيم الجمهورية تؤدي إلى تفتيت الرابطة الاجتماعية وإضعاف فكرة المواطنة، مما يقوض أساس الاندماج ذاته (Schnapper, 2007).

يتضح لنا إذن أن مفهوم الاندماج الاجتماعي يمثل ظاهرة مركبة ومعقدة، لا يمكن اختزالها في نموذج نظري أحادي البعد. فالمقاربات السوسيولوجية الكلاسيكية والمعاصرة تقدم أبعاداً متكاملة تساهم في فهمه؛ فبينما يركز آلان تورين على الدينامية الصراعية للفاعل وسعيه



للاعتراؑ؁ يُبرز مانويل كاستل الأبعاد البنيوية والاقتصادية كشروط مادية للانتماء؁ فيما يؤكد دومينيك شنابر على أهمية الإطار القانوني- السياسي المواطناتي كفضاء لتحقيق المساواة.

يشير هذا التعدد النظري إلى أن الاندماج هو عملية متعددة المستويات؁ تتقاطع فيها الفاعلية الفردية والجماعية مع البنى المؤسساتية والاقتصادية والسياسية. انطلاقاً من هذا الفهم الشامل؁ يمكن تحليل الاندماج من خلال نموذج تحليلي متعدد الأبعاد؁ أبرزها التصنيف الذي قدمه لانديكر (Landeker, 1951) والذي يميز بين أربعة أنماط مترابطة ولكنها مستقلة تحليلياً:

الاندماج الثقافي: (L'intégration culturelle) ويتعلق بدرجة الانسجام بين القيم والمعتقدات داخل النسق الثقافي. بمعنى أن هذا البعد يتعلق بـ "المشترك الفكري والمعرفي". إلى أي درجة يتقاسم الأفراد أو الجماعات نفس الإطار الثقافي العام للمجتمع الأوسع هذا يشمل:

- القيم (مثل قيم الفردية/الجماعية؁ العمل؁ الوقت).
- المعتقدات والأفكار الأساسية.
- المعارف والمعلومات المشتركة.
- اللغة والتاريخ والرموز الوطنية.
- المؤشر: كلما زاد الانسجام والتقاسم في هذه العناصر؁ ارتفع مستوى الاندماج الثقافي.
- مثال: مهاجر يتعلم لغة البلد المضيف ويطلع على تاريخه وقوانينه (اكتساب رأس مال ثقافي) يتمتع باندماج ثقافي أعلى من مهاجر يعيش في "جيب" ثقافي مغلق لا يتواصل مع الثقافة السائدة.

الاندماج المعياري: (L'intégration normative) ويرتبط بمستوى التوافق بين سلوك الأفراد والمعايير الجماعية. بمعنى أن هذا البعد يتعلق بـ "الامتثال للقواعد". إلى أي درجة يلتزم سلوك الأفراد بالمعايير والقواعد والأعراف السائدة في المجتمع؟ بينما يركز الاندماج الثقافي على المعرفة بالمشارك؁ يركز الاندماج المعياري على التطبيق والسلوك.

- المعايير: هي القواعد غير المكتوبة التي تحكم السلوك (مثل قواعد اللباس؁ آداب الحديث؁ طرق التعبير عن الاحترام).
- القوانين: هي القواعد الرسمية المكتوبة.
- المؤشر: كلما تطابق سلوك الفرد مع هذه المعايير والقوانين؁ ارتفع مستوى اندماجه المعياري.
- مثال: شخص يعرف أن النظام في البلاد يقود على اليمين (اندماج ثقافي) ويقود بالفعل على اليمين (اندماج معياري). شخص آخر قد يعرف القاعدة (ثقافي) لكنه يخالفها (معياري منخفض).

الاندماج التواصلية: (L'intégration communicative) ويعكس كثافة تبادل الرموز والمعاني بين الفاعلين الاجتماعيين. بمعنى أن هذا البعد يتعلق بـ "جودة التفاعل الاجتماعي". إلى أي درجة يمكن للأفراد تبادل المعاني والفهم بشكل فعال مع الآخرين في المجتمع؟ يعكس هذا النمط كثافة ونجاعة شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد.

- الرموز: الكلمات؁ الإيماءات؁ الإشارات التي تحمل معاني مشتركة.
- المعاني: الأفكار والمشاعر التي ينقلها الفرد.
- المؤشر: كلما تمكن الفرد من التواصل بفعالية وفهم الآخرين وفهمه الآخرون؁ ارتفع مستوى اندماجه التواصلية. هذا يتطلب مشاركة فعالة في الحياة الاجتماعية وليس مجرد وجود سلمي.
- مثال: موظف جديد في شركة لا يكتفي فقط بفعل عمله (وظيفي) بل يشارك في أحاديث القهوة مع زملائه؁ يفك النكات ويضحك عليها؁ ويشارك في الفعاليات الاجتماعية. هذا يدل على اندماج تواصلية قوي



الاندماج الوظيفي (L'intégration fonctionnelle): ويُترجم في تبادل الخدمات والأدوار بين مكونات النسق الاجتماعي، بمعنى إلى أي درجة يشارك الفرد في النظام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من خلال أداء دور محدد؟ هو مقياس للاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع.

- تبادل الخدمات: الفرد يقدم عملاً أو خدمة (يدفع الضرائب، ينتج سلعة) ويحصل في المقابل على أجر وخدمات (رعاية صحية، أمن).
- الأدوار: يشغل الفرد منصباً أو دوراً له وظيفة محددة في تقسيم العمل الاجتماعي (كأن يكون طبيباً، معلماً، طالباً، رب أسرة).
- المؤشر: كلما كان للفرد دور وظيفي واضح ومشارك نشط في الدورة الاقتصادية، ارتفع مستوى اندماجه الوظيفي.
- مثال: الشخص الموظف، أو الطالب الذي هو في طور التحضير لدور وظيفي مستقبلي، أو ربة المنزل التي تدير شؤون الأسرة (وهو دور ذو وظيفة اجتماعية واضحة) يعتبرون مندمجين وظيفياً. الشخص العاطل عن العمل لفترة طويلة قد يعاني من ضعف في هذا البعد. (بوخريص، 2015)

تكمن القيمة الإجرائية لهذا النموذج في كونه أداة تشخيصية دقيقة تسمح بتحليل وضعيات الأفراد والجماعات بشكل nuanced. فقد يكون الفرد مندمجاً وظيفياً (له عمل) لكنه يعاني من ضعف في الاندماج التواصلي (عزلة اجتماعية)، أو مندمجاً ثقافياً (يعرف القيم) لكنه غير مندمج معيارياً (لا يلتزم بها). وهذا التقسيم يثري النقاش حول سياسات الاندماج، ليخرجها من حصريّة البعد الاقتصادي (الوظيفي) إلى ضرورة تبني مقاربة شاملة تعالج كل هذه الأبعاد في آن واحد لضمان تحقيق تكامل اجتماعي حقيقي ومستدام (بوخريص، 2015).

4- التمييز السوسولوجي بين الإدماج والاندماج: علاقة جدلية وتكامل تحليلي

يُعرف التحليل السوسولوجي المعاصر الإدماج (Insertion) والاندماج (Intégration) كمفهومين متميزين من حيث الدلالة والوظيفة، يرتبطان بعلاقة جدلية تكاملية. ف الإدماج يُحيل إلى بعد تقني-إجرائي، تمارسه المؤسسات الرسمية (كالدولة وأجهزتها) عبر سياسات وبرامج موجهة تهدف إلى تهيئة الأفراد وإدخالهم في البنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة (كسوق العمل والأنظمة القانونية). وهو بذلك يمثل مرحلة أولية، ذات طابع مؤسسي وهيكلية، تُهيء الشروط الموضوعية للانتماء.

في المقابل، يُقارب الاندماج كسيرورة اجتماعية أعمق وأشمل، تقوم على التفاعل الطوعي والاعتراف المتبادل والمشاركة الفعلية في الحياة الجماعية. وهي عملية دينامية ومستمرة لإنتاج وإعادة إنتاج الروابط الاجتماعية والثقافية، تمنح الفرد موقعاً فاعلاً ومشروعاً داخل البنية المجتمعية، وتحميه من مخاطر الإقصاء والهشاشة. وهكذا، بينما يهتم الإدماج بـ "إدخال" الفرد في الأطر القائمة، يركز الاندماج على "إشراكه" كطرف فاعل في صياغة تلك الأطر وإنتاج المعنى.

هذا التمايز يفسر ميل العديد من الباحثين إلى تفضيل مفهوم الاندماج، لكونه يعترف بالأفراد كفاعلين اجتماعيين نشطين قادرين على المبادرة وإعادة تشكيل واقعهم، على عكس الإدماج الذي قد يحمل دلالات على عملية أحادية الاتجاه، تُفرض من "أعلى" (قوى مهيمنة) على أفراد متلقين سلبيين، مما قد يحمل في طياته إمكانية التبخيس أو الإقصاء الرمزي (بوخريص، 2015).

غير أن هذا التفضيل لا يعني القطيعة بين المفهومين، بل يؤكد على طبيعة ترابطهما الجدلي؛ فالاندماج يتضمن الإدماج ويتجاوزه في الآن ذاته. إذ يشكل الإدماج الشرط الهيكلي الضروري والمرحلة التأسيسية التي تمهد - عبر آليات مثل التدريب المهني أو منح الحقوق - لتحقيق الاندماج الكامل في بعده المهني والسوسيو-ثقافي (Dubar, 1994). وبذلك، يمكن النظر إليهما كحظتين متكاملتين في عملية اجتماعية واحدة: الإدماج كبعد تقني-سياسي يهيء البنية التحتية للانتماء، بينما يجسّد الاندماج البعد التفاعلي-الرمزي الذي يمنح المعنى والقيمة الشخصية والجماعية للوجود الاجتماعي، مكماً العمل المؤسسي بتحقيق التماسك على مستوى الممارسة اليومية والهوية المشتركة.



ينتج عن هذا التمييز النظري أداة تحليلية فعالة، تتيح دراسة الظواهر الاجتماعية - كإدماج الشباب - بشكل أكثر دقة. فهي تسمح بالتفريق بين:

المرحلة التأسيسية (الإدماج): وهي المرحلة المرتبطة بالتدخل المؤسسي عبر برامج التكوين المهني والإدماج القانوني.

المسار التفاعلي الطويل الأمد (الاندماج): وهو المسار الذي يبينه الفرد بنفسه من خلال الانخراط في الشبكات الاجتماعية، وتبني القيم المشتركة، والتفاوض حول هويته، والمشاركة الفاعلة في الفضاء العمومي.

انطلاقاً من التحليل المفاهيمي والنظري السابق، والذي أبرز التمايز الجوهرى بين "الإدماج" بوصفه إجراءً مؤسسياً و"الاندماج" بوصفه سيرورة تفاعلية، يمكن تقديم الجدول التحليلي التالي لتجسيد هذا التمايز عبر معايير محددة. لا يهدف الجدول إلى الفصل الحاد بين المفهومين، بل إلى توضيح طبيعة العلاقة التكاملية والجدلية بينهما، والتي تشكل أساساً لفهم تعقيدات الإدماج السوسيو مهني للشباب.

البُعد/المعيار	الاندماج (Intégration)	الإدماج (Insertion)
الفاعل	الفرد فاعل اجتماعي قادر على المبادرة والتفاعل	الفرد موضوع للفعل، يُساق إليه
الآلية	تفاعلية، واعية، نابعة من الفاعل ذاته	إجرائية، خارجية، مفروضة من مؤسسات أو قوى اجتماعية
الدوافع	إرادية، رغبة في الانخراط والمشاركة	فرضية، التزام أو حاجة مفروضة
المهدف/النتيجة	تكامل اجتماعي شامل، مشاركة فاعلة في الحياة الاجتماعية	وضعية جديدة للفرد في النسق، غالباً مرحلية
البعد الزمني	طويل الأمد، مستمر، مرتبط بالسيرورات الاجتماعية	قصير أو مرحلي، يُعد مقدمة للاندماج
الدلالات السوسيو لوجية	إيجابية، تعكس الفاعلية الاجتماعية والاعتراف بالمشارك	غالباً سلبية أو تبخيسية، تعكس سيطرة القوى الخارجية
المجالات	المجال المهني، الثقافي، الاجتماعي، القيمي، والسياسي	العمل، التكوين، الاستيعاب المؤسسي
العلاقة بينهما	يشمل الإدماج ويتجاوز حدوده ليحقق التفاعل الكامل	مرحلة أو خطوة تمهّد للاندماج

يُبرز الجدول أن الإدماج يشكل مرحلة تمهيدية أو إجرائية يفرضها النسق الاجتماعي أو المؤسساتي على الفرد، سواء عبر برامج التكوين أو فرص العمل أو سياسات الدعم المحددة. وفي المقابل، يمثل الاندماج سيرورة دينامية وتفاعلية ينخرط فيها الفاعل الاجتماعي نفسه بشكل واع، مما يؤدي إلى تحقيق تكامل أوسع وأكثر شمولية في المجتمع. ويمكن الاستفادة من هذا التمييز تحليلياً في دراسة عمليات إدماج الشباب في المجتمع وسوق العمل، حيث يتيح التفرقة بين:

- المراحل الأولية التي يمر بها الفرد تحت تأثير برامج الإدماج المهني أو التكويني، والتي تهدف إلى ضمان جاهزيته للانخراط في الحياة الاقتصادية.
- المسارات التفاعلية التي يختارها الفاعل الاجتماعي بنفسه، وتشمل الانخراط في الشبكات الاجتماعية وتبني القيم والمعايير المشتركة والمشاركة في النشاطات الجماعية.



انطلاقاً من هذا التحليل، يمكن استخلاص أن العلاقة بين المفهومين هي علاقة جدلية تكاملية وليست علاقة تناقض أو استبدال. فكل منهما يمثل لحظة ضرورية في عملية إقرار الفرد داخل النسيج الاجتماعي، لكن بآليات وأبعاد مختلفة. يتجلى هذا التكامل من خلال تمفصل مرحلتين متداخلتين:

- **الإدماج كمرحلة مؤسسية قهينة:** وهو البعد التقني-الإجرائي الذي تمارسه المؤسسات (الدولة، سوق العمل) من خلال سياسات وبرامج هادفة إلى "إدخال" الفرد في الأطر البنوية القائمة. فهو عملية من "أعلى إلى أسفل"، تُعَدُّ الشروط الهيكلية الموضوعية للانتماء (كالخقوق، الوظيفة، التدريب)، وتكون غالباً مرحلية وموجهة بمعايير خارجية.
- **الاندماج كسيروية تفاعلية شاملة:** وهو البعد التفاعلي-الرمزي الأعمق، الذي يقوم على المبادرة الفردية والجماعية والرغبة في المشاركة والاعتراف المتبادل. إنها عملية دينامية متواصلة من "أسفل" ومن الداخل، تهدف إلى "إشراك" الفرد كطرف فاعل في إنتاج المعنى وإعادة تشكيل الروابط الاجتماعية والثقافية، مما يمنح وجوده قيمة ومعنى داخل المجتمع.

وبالتالي، فإن الإدماج يشكّل الشرط الضروري ولكن غير الكافي للاندماج. فبرامج الإدماج (المهني، القانوني) تهيئ الأرضية الأولية لولوج الأفراد إلى الفضاء الاجتماعي، لكنها لا تضمن في حد ذاتها تحقيق الاندماج الناجح، إذ يتطلب هذا الأخير تفاعلاً طوعاً، واعترافاً متبادلاً، وبناء هوية مشتركة. فالاندماج هو الذي يحقق الغاية النهائية للعملية، أي تكاملاً اجتماعياً شاملاً يحمي الأفراد من الهشاشة والإقصاء، ويحوّلهم من مجرد "موضوع" للسياسات العمومية إلى "فاعلين" في المجتمع.

وانطلاقاً من هذه الجدلية المفاهيمية، يطرح السؤال حول كيفية تجسيدها في السياق المغربي، حيث تتقاطع البرامج والسياسات العمومية مع الممارسات الشبابية اليومية. وفي هذا الإطار، يقدم الجدول التالي أمثلة تطبيقية توضّح كيف تُترجم ثنائية الإدماج والاندماج ضمن واقع السياسات العمومية وممارسات الشباب في المغرب.

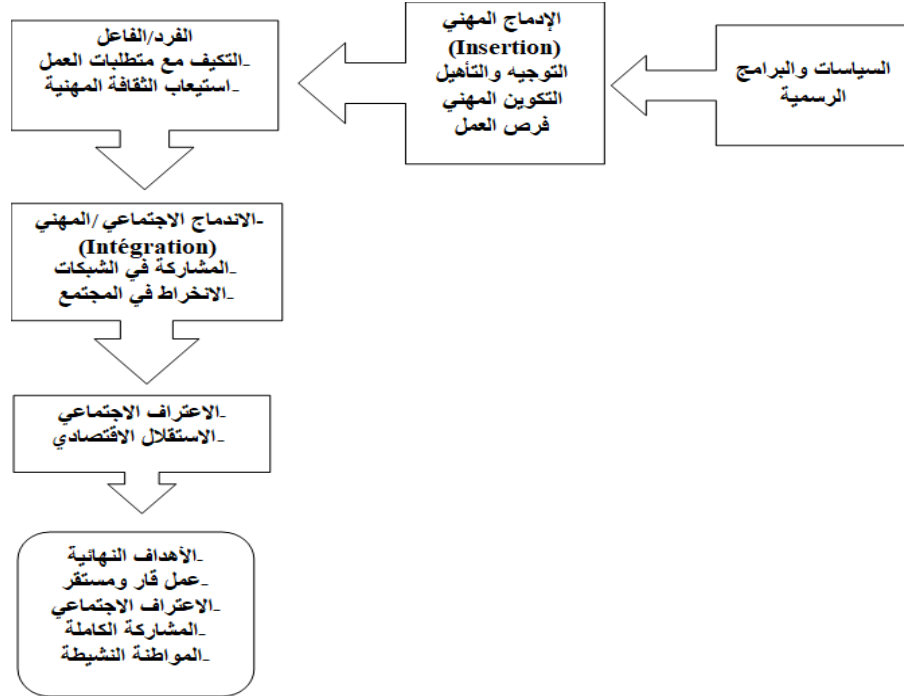
البُعد/المعيار	الإدماج المهني – (Insertion) بُعد تقني/إجرائي	الاندماج الاجتماعي/المهني – (Intégration) بُعد تفاعلي/اجتماعي	المسؤولية الأساسية	الهدف النهائي	أمثلة تطبيقية من المغرب
المرحلة/المسار	إدخال الفرد لسوق الشغل عبر التوجيه والتكوين والتأهيل المهني	التكيف مع الثقافة المهنية، بناء علاقات اجتماعية، المشاركة في المجتمع	مؤسسات الدولة، برامج التكوين، منظمات المجتمع المدني	العمل المستقر، الاعتراف الاجتماعي، الاستقلال الاقتصادي	برامج التكوين المهني – (OFPPT) آليات الإدماج عبر عقود الإدماج – "برنامج إدماج" التابع لوكالة ANAPEC
نوع التدخل	تدخلات مؤسسية (الدولة، الجمعيات، المقاولات) عبر برامج وسياسات رسمية	مبادرات فردية/جماعية نابعة من الشباب أنفسهم لتوسيع شبكاتهم الاجتماعية والمهنية	الفاعل الاجتماعي نفسه	الانخراط الفعّال في المجتمع، تحقيق الرضا الذاتي	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية – (INDH) برامج دعم المقاولات الناشئة للشباب
الدوافع	إجرائية، مرتبطة بالحاجة إلى تقليص	إرادية، اختيارية، تنبع من وعي الشباب بضرورة	الفرد والمؤسسات معاً	المشاركة الفاعلة، ممارسة الحقوق	عقود الإدماج/التمهين (Insertion)



البُعد/المعيار	الإدماج المهني (Insertion) – بُعد تقني/إجرائي	الاندماج الاجتماعي/المهني (Intégration) – بُعد تفاعلي/اجتماعي	المسؤولية الأساسية	الهدف النهائي	أمثلة تطبيقية من المغرب
	البطالة وملء سوق الشغل	الاندماج والاعتراف الاجتماعي		الاقتصادية والاجتماعية	professionnelle) ↔ انخراط الشباب في التعاونيات والجمعيات المحلية
الأدوات والوسائل	التكوين، التدريب، دعم التشغيل، التحفيزات الضريبية للمقاولات	الأنشطة الثقافية والاجتماعية، المشاركة في العمل الجماعي، بناء شبكات تضامن	تكامل اجتماعي شامل، إدراك النفعية والاعتراف الاجتماعي	المؤسسات والفاعل الاجتماعي	برنامج "مقاولتي" – دعم المبادرات الشبابية عبر شبكات INDH – جمعية مثل "ملتقى الجمعيات الشبابية"
النتيجة المتوقعة	إدماج أولي للفرد في سوق العمل، تقليص مؤشرات البطالة	مشاركة كاملة في الحياة المهنية والاجتماعية، استقلال اقتصادي واعتراف اجتماعي	فرد مستقل اقتصادياً، فاعل اجتماعي قادر على المبادرة	المؤسسات + الفاعل الاجتماعي	شباب مستفيدين من برامج الإدماج ↔ شباب فاعلون في المبادرات الجمعوية والتنموية

من خلال هذا الجدول يمكن استقراء طبيعة السياسات العمومية في المغرب التي ما تزال تركز على بعد "الإدماج (Insertion)" الاقتصادي-التقني، المتمثل في برامج مثل تلك التي تقدمها الـ ANAPEC و OFPPT ، والتي تهدف في جوهرها إلى تسهيل ولوج الشباب إلى سوق الشغل. غير أن هذا التركيز الأحادي، رغم أهميته، يظل قاصراً عن ضمان تحقيق "الاندماج (Intégration)" الشامل، الذي يتجلى في المبادرات الذاتية للشباب كتكوين التعاونيات أو الانخراط في العمل الجماعي. وهذا يؤكد أن العلاقة بينهما جدلية: فالإدماج المؤسساتي يشكل مدخلاً ضرورياً لكنه غير كافٍ، بينما الاندماج التفاعلي هو الذي يوسع الدائرة ليشمل الاعتراف الاجتماعي والمشاركة المواطنة الحقة. وبالتالي، فإن محدودية فعالية العديد من البرامج تنبع من فصلها الاصطناعي لهذين البعدين، وعدم قدرتها على خلق الظروف المواتية للانتقال العضوي من مرحلة "الإدماج" إلى سيورة "الاندماج" المستدامة.

إن الفهم السوسولوجي المعاصر لهذه الثنائية يرفض فصلهما أو اختزالهما في بعضهما البعض. فـ الإدماج هو عتبة الاندماج، والاندماج هو تنويع وتحقيق للغاية من وراء الإدماج. وتكمن قوة هذا التمييز في قيمته التشخيصية والتحليلية التي تتيح فهم التعقيدات التي تواجه الأفراد (كالشباب) في مسارات انخراطهم المجتمعي، وتمييز القصور في السياسات التي تتعامل مع المرحلة المؤسساتية (الإدماج) وكأنها غاية في ذاتها، متغافلة عن ضرورة تهيئة البيئة الاجتماعية والثقافية والديمقراطية لتحقيق المسار التفاعلي الشخصي والطويل الأمد (الاندماج). ويمكن أن نجمل ذلك من عبر المخطط التالي:



مما سبق يمكن ان نخلص الى أن:

السياسات والبرامج الرسمية: تمثل الإطار المؤسسي الذي يتيح الفرص للشباب لدخول سوق العمل.

الإدماج المهني (Insertion) المهني: مرحلة تمهيدية تتضمن التوجيه والتكوين وتوفير فرص العمل، حيث يكون التدخل غالباً خارجي ومؤسسي.

الفرد/الفاعل: يمثل النقطة الانتقالية حيث يبدأ التفاعل الواعي للفرد مع البيئة، واستيعاب الثقافة المهنية والتكيف مع متطلبات العمل.

الاندماج الاجتماعي/ المهني (Intégration): مرحلة دينامية يشارك فيها الفرد في المجتمع، يبني شبكاته الاجتماعية، يحقق الاعتراف الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي.

الأهداف النهائية: تمثل نتيجة الإدماج الكامل، حيث يصل الفرد إلى عمل قار، مشاركة اجتماعية فعّالة، واستقلال اقتصادي.



الخور الثاني: لإدماج السوسيو مهني للشباب: تحليل سوسولوجي لإشكالية البطالة وسياسات التشغيل

1- البطالة كآلية للاستبعاد الاجتماعي: تحليل سوسولوجي متعدد الأبعاد

تُشكّل المعطيات الإحصائية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط حول تطور معدلات البطالة في المغرب مؤشراً دالاً على تفاقم الإشكالية البنوية التي يعانيها سوق الشغل. فبحسب آخر التقارير، ارتفع معدل البطالة الوطني من 11.8% سنة 2023 إلى 13.3% سنة 2024، مع تسجيل ارتفاع ملموس في صفوف الشباب حيث بلغ المعدل في الفئة العمرية ما بين 15 و 24 سنة 36.7%، وفي فئة 25 إلى 34 سنة 21% (المندوبية السامية للتخطيط، 2024). ويكشف هذا الارتفاع أنّ البطالة لم تعد ظاهرة عابرة أو ظرفية، بل اتخذت طابعاً بنيوياً يهدد مسارات الإدماج السوسيو مهني للشباب.

ويؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذا الطابع البنوي حين يشير إلى أنّ "نحو ستة من كل عشرة أشخاص من العاطلين يبحثون عن فرصتهم الأولى"، وترتفع هذه النسبة لتتجاوز 92% بين الشباب في الفئة العمرية ما بين 15 و 34 سنة، وهو ما يعكس حجم الصعوبة التي يواجهها هؤلاء الشباب في الحصول على أول فرصة شغل. وتزداد صعوبة الاندماج في سوق العمل بالنظر إلى أنّ 72.7% من الشباب العاطلين يُصنّفون ضمن فئة "العاطلين لفترات طويلة" أي لمدة تفوق السنة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023). إنّ هذه المؤشرات تترجم ما يسميه بوجام بـ "الهشاشة البنوية" التي تضع الشباب في حالة قلق دائم وتعيق مسارات استقلاليتهم الاجتماعية والاقتصادية. (Paugam, 2000).

وما تؤكده هذه الأرقام ليس مجرد معطيات كمية، بل هو انعكاس لاختلالات هيكلية أعمق تستدعي تحليلاً سوسولوجياً معمقاً للأسباب الكامنة وراءها. فظاهرة بطالة الشباب، كما يوضح تقرير الخمسينية حول "50 عاماً من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق 2025"، تشكّل إشكالية متعددة الأبعاد ترتبط بالعجز في النمو الاقتصادي، وغياب الملاءمة بين العرض والطلب في سوق الشغل، فضلاً عن ضعف نضج روح المبادرة وغياب الرؤية الاستراتيجية المندجة (تقرير الخمسينية، 2005). وهو ما يعيد النقاش إلى قلب سؤال الإدماج الاجتماعي والمهني باعتباره أحد أبرز التحديات البنوية التي تواجه الشباب المغربي.

ويذهب التشخيص إلى أبعد من ذلك حين يحلل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2016) جذور هذه الإشكالية، مشيراً إلى "مجموعة من العوامل البنوية، من قبيل عدم ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، وعجز الاقتصاد عن خلق ما يكفي من مناصب الشغل اللائق... وتكريس حلقة مفرغة بين نقص الخبرة وضرورة الحصول على أول فرصة شغل"، فضلاً عن "تعدد الاستراتيجيات الوطنية في غياب رؤية مشتركة ومندجة على المدى الطويل".

إن هذه الوضعية لا تعكس فقط عجزاً اقتصادياً تقنياً، بل تكشف أيضاً عن مفاعيل سوسولوجية أعمق تجعل البطالة عائقاً بنيوياً أمام الاندماج في نسق متوازن من العلاقات الاجتماعية. فالشباب يجدون أنفسهم في وضعية عجز متعددة الأبعاد، تتجلى في الاستبعاد والتمزق الاجتماعي، ونقص في إقامة الروابط الاجتماعية، وهشاشة في العلاقات الأسرية والمالية والمهنية، بما يضاعف من شعورهم بالقلق تجاه مستقبل مطبوع باللايقين. وقد عبّر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2018) عن ذلك بوضوح، حين اعتبر أنّ "هناك شعوراً كبيراً لدى الشباب بانعدام الثقة في المجتمع بشكل عام، وهو شعور ما انفك يأخذ منحى تصاعدياً، مع ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على سلوكيات الشباب وعلى التماسك الاجتماعي بوجه عام".

ويمكن فهم هذه الديناميات في ضوء الإطار النظري الكلاسيكي لدوركايم، الذي يرى في البطالة انحرافاً للوظيفة الاندماجية للشغل، بما يؤدي إلى حالة أنوميا (Anomie) يفقد فيها الأفراد المعنى والاتجاه نتيجة انحراف الإطار المعياري (Durkheim, 1897). هذه الحالة لا تظل نظرية فحسب، بل تجد ترجمتها العملية فيما أبرزه بوجام من تداعيات ملموسة، أهمها: العجز عن التكيف مع اللأمن الدائم، تقلص الأنشطة الاجتماعية، الانفصال عن مؤسسات التنشئة، وفقدان القدرة على هيكلة الزمن الشخصي (Paugam, 2000).



غير أنّ المقاربات المعاصرة، وعلى رأسها مقاربة "مجتمع المخاطر" عند أولريش بيك (Beck, 1992)، توسّع دائرة التحليل لتؤكد أنّ بطلاة الشباب ليست مجرد خلل اقتصادي، بل هي تعبير عن انتقال المجتمعات نحو نمط جديد من التنظيم القائم على إنتاج المخاطر وتوزيعها اجتماعياً. ففي هذا السياق، تتحول البطالة إلى أحد أبرز أشكال "المخاطر المصنّعة" (Manufactured Risks) التي تعيد إنتاج الهشاشة بشكل بنيوي.

وفي إطار تعميق التحليل لهذه الأزمة، يُقدّم كاستل (1995) مفهوم "الوجود الهش" كإطار تفسيري، بينما يُبرز روسانفالون (1995) كيف أن هيمنة ثقافة الشغل المأجور تجعل من البطالة مساراً مباشراً نحو الهامشية. وهذا ما يقودنا إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعي (Exclusion sociale) كإطار تحليلي مركزي لفهم إشكالات الشباب المعاصر.

وتتجلى الآثار الملموسة لهذا الاستبعاد في الممارسات اليومية للشباب العاطل، والتي يمكن رصدها عبر انعدام الأمن الوجودي المصحوب بشعور بالفراغ، وتقلص الفعاليات الاجتماعية، والانزباح عن المنطق الإنتاجي، وفوضى الزمن اليومي (Paugam, 2000). ويمكن تفسير هذه المظاهر من خلال مقاربة بيير بورديو (1986) التي تظهر أن البطالة لا تقتصر على الحرمان من رأس المال الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل تآكل رأس المال الاجتماعي والرمزي.

وهكذا تؤدي البطالة في نهاية المطاف إلى ما يُعرف بـ "الهشاشة الاجتماعية" حسب تصنيف روبير كاستل (1995)، حيث تتحول من مجرد حالة اقتصادية إلى سيرورة دينامية تفضي إلى البؤس المادي والعزلة العلائقية بشكل متزامن.

في مواجهة هذه الأزمة المركبة، يتطلب الأمر تجاوز المقاربة الاقتصادية التقليدية نحو نموذج تكاملي يعيد دمج الشباب اجتماعياً، وهو ما يؤكد اقتراح هابرماس (1981) بإعادة بناء فضاءات التواصل العقلاني بين الدولة والمجتمع المدني والشباب.

2- العمل والاندماج الاجتماعي في ظل التحولات البنيوية: من التكامل إلى الهشاشة

يُعرف العمل، وفق المنظور السوسولوجي الكلاسيكي لمارسيل موس، بأنه "ظاهرة اجتماعية إنسانية شاملة" (التايب، 2011). حيث شكّل الانتقال من النشاط الفردي إلى الممارسة الجماعية المنظمة لحظة تأسيسية في تطور المجتمعات. وقد برز البعد المؤسسي للعمل مع الثورة الصناعية وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، ليغدو "تقسيم العمل" مدخلاً مركزياً للتحليل السوسولوجي. وقد اختلفت المقاربات النظرية لهذه الظاهرة؛ فبينما ركّز آدم سميث على الكفاءة الإنتاجية، وأسس تايلور لنموذج العقلنة، اعتبر دوركايم (1893) تقسيم العمل آلية لإنتاج التكامل الاجتماعي وتعزيز الاعتماد المتبادل، في حين تعود جذور هذا الاهتمام إلى الفكر الاجتماعي المبكر كما يتجلى في تصور ابن خلدون للتعاون والتخصص كشرط لقيام العمران البشري (ابن خلدون، ص 52).

غير أن هذا البعد التكاملي للعمل، كما صاغته السوسولوجيا الكلاسيكية، سرعان ما تعرض لاهتزاز عميق مع التحولات التاريخية الكبرى التي شهدتها القرن التاسع عشر وما تلاه، حيث أزاح التحديث المجتمع الزراعي التقليدي لصالح المجتمع الصناعي، قبل أن تفتح الثورة الرقمية والنيوليبرالية الباب أمام أنماط جديدة من العمل. في هذا السياق، لم يعد الشغل مرادفاً للاستقرار والاندماج الاجتماعي، بل أضحي يتسم بالهشاشة، قائماً على العقود المحدودة المدة والعمل المؤقت، مع تحميل الأجير عبء المخاطر الاقتصادية. (Castel, 1995) وهو ما أدى إلى ما يسميه كاستل "زعزعة الوضعية المأجورة" (La déstabilisation de la condition salariale)، حيث باتت المسارات المهنية متقطعة بين التشغيل المؤقت، البطالة وإعادة التأهيل.

وفي موازاة ذلك، كشفت المقاربات النقدية - وبخاصة في إطار نظرية الاغتراب (Alienation) عند ماركس - عن الوجه المظلم للعمل في ظل تقسيم العمل المتطور تحت الرأسمالية. ففي هذا التصور، يتحوّل العمل من مصدر للاندماج إلى مصدر للاغتراب، يتجلى في الانفصال بين العامل والمنتج، وتقييد حرية التعبير الذاتي، وفقدان المعنى. ولم يكن هذا الوضع نتيجة التخصص المفرط فحسب، بل أيضاً ثمرة خضوع العمل لمنطق الإنتاج والسوق الذي يفرض مهاماً مكررة ومحدودة الأفق، مما يجعل الإنسان يشعر بالغرابة عن ذاته وعن فعل إنتاجه.



(ماركس، Manuscripts of 1844). وقد عمّقت المقاربات النقدية اللاحقة هذا التشخيص، ولا سيما مع تمدد النظام النيوليبرالي، حيث انتقل التركيز من الوظيفة التكاملية لتقسيم العمل إلى إبراز آثاره التفكيكية. (Marx, 1867) وفي هذا الإطار، بيّن ريتشارد شاخ (1980) كيف يتحول تقسيم العمل إلى مصدر للاغتراب من خلال أبعاد مترابطة تشمل الاستياء الوظيفي، ضعف الرضا الجوهري، ومحدودية التعبير عن الذات.

غير أنّ هذا النقاش الكلاسيكي حول الاغتراب لم يبقَ حبيس التحليل الماركسي، بل وجد امتداداته في التحولات البنوية التي شهدتها العقود الأخيرة مع صعود النيوليبرالية والثورة الرقمية. فقد أعيدت صياغة الإشكالية في إطار جديد يتمحور حول "الهشاشة" (Précarité) و"المرونة" (Flexibilité). وهنا يبرز كاستل (1995، 2003) الذي اعتبر أنّ ما يُسمى بـ "زعزعة الوضعية المأجورة" (La déstabilisation de la condition salariale) حول العمل من رافعة للاندماج الاجتماعي إلى مجال مخوف باللابقين، حيث أضحي الأجير يتحمل وحده المخاطر الاقتصادية. (L'externalisation du risque économique) وهذا ما يجعل المسارات المهنية المعاصرة متقطعة بين التشغيل المؤقت، البطالة، وإعادة الإدماج. ومن جهته، أظهر بوجام (2000) (Paugam) أنّ هذه الوضعية تولّد أنماطاً جديدة من التهميش الاجتماعي، تعيد إنتاج الاغتراب بأشكال مغايرة، حيث يفقد الأفراد القدرة على هيكلة الزمن الشخصي، وتنحسر مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية، ما يعمّق حالة اللابقين والأنوميا التي أشار إليها دوركايم في تحليله الكلاسيكي.

وإذا كان نقد ماركس قد سلط الضوء على الاغتراب في ظل الرأسمالية الصناعية، فإن النيوليبرالية المعاصرة تكشف عن طور جديد أكثر تعقيداً من هشاشة الشغل وعلاقات الإنتاج. فلم يعد العمل المنتظم والأمن آليةً لتحقيق الاندماج الاجتماعي، بل حلّ محله نمط هشّ قائم على "العقود المحدودة المدة"، مما أدى إلى ما يُعرف بـ "عدم استقرار حالة الأجير" (Déstabilisation de la condition salariale) عبر توجيه المخاطر الاقتصادية نحو العامل (1995، 2003) (Castel). وقد فرض هذا النسق الجديد منطقاً تنافسياً قائماً على معيار الكفاءة والانتقائية، محوّلًا سوق الشغل إلى فضاء هشّ يتّسم بفجوة متنامية بين العرض المحدود للمناصب الثابتة والطلب المتزايد عليها.

وفي هذا السياق المتحوّل، تُعدّ فئة الشباب، ولا سيّما حاملو الشّهادات العليا منهم، الأكثر تضرراً من هذه الديناميات البنوية، حيث يعيشون تحارب مهنية متعاقبة ومتقطّعة، تنتقل بين فترات من الإدماج الهشّ والبطالة وإعادة التأهيل. وقد أسهمت هذه المسارات غير المستقرة في تعميق صعوبة تحقيق الاستقلالية الاجتماعية والاقتصادية، وأدّت مشاعر اللابقين والإحباط لدى الشباب، بما يكرّس وضعيتهم كأكثر الفئات هشاشة في المجتمع.

وكشفت هذه الوضعية عن أزمة عميقة في العلاقة بين أنظمة التكوين وسوق العمل، حيث لم تستطع الجامعة المغربية ومؤسسات التكوين مواكبة التحوّلات التي فرضتها المقاولنة الحديثة واقتصاد المعرفة. وقد برزت هذه الفجوة البنوية منذ ثمانينيات القرن الماضي (كداي، 2015)، حيث أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2016، 2018) أن عدم الملاءمة هذا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، مشيراً إلى أن "معدل البطالة يرتفع كلما ارتفع المستوى الدراسي"، وهو ما يعكس هشاشة مسارات الإدماج السوسيو مهني ويساهم في تكريس مشاعر اليأس وفقدان الثقة في صفوف الشباب.

في مواجهة هذه الأزمة المركبة، تبني السياسات العمومية خطاباً نيوليبرالياً يركز على مفهوم "قابلية التشغيل" (Employabilité)، محمّلاً الشباب مسؤولية إدماجهم الذاتي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016). غير أن هذا التوجه، كما يكشف Castel (2003)، لا يعالج الجذور البنوية للأزمة، بل ينتج أشكالاً من "الإدماج الهش" (Insertion précaire)، حيث يبقى العمل غير قادر على ضمان الاندماج الاجتماعي المستدام. وهكذا يتجاوز الفهم السوسولوجي المعاصر النظرة الاختزالية للبطالة كمشكلة اقتصادية، ليرى فيها - وفق تحليل كاستل - سيرورة دينامية مركبة تجمع بين البؤس المادي والعزلة العلائقية وتفكك المسار الهوياتي، مما يؤكّد الطابع الجدلي للعلاقة بين العمل والانتماء الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة.



3- السياسات العمومية لإدماج الشباب في المغرب: قراءة سوسولوجية نقدية لخارطة الطريق الحكومية - من المقاربة التعويضية إلى نموذج التمكين.

تُعَدُّ فئة الشباب في المغرب، كما في المجتمعات المعاصرة عموماً، رافعة محورية للتجديد الاجتماعي وحاملة لإمكانات التحول البنيوي. فهي تمثل طاقات بشرية كامنة قادرة على الانخراط في سيرورة التغير بأبعاده الرمزية والمادية. وانطلاقاً من هذا التصور، جعلت السياسات التربوية والتكوينية والتنمية من استثمار هذه الطاقات وتحويلها إلى موارد بشرية منتجة (Ressources humaines productives) محوراً رئيسياً في تدخلاتها (مصطفى، 2014). وقد أكدت الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030 على أن "المسألة الشبابية رهان استراتيجي لا محيد عنه"، مشددة على ضرورة توفر الإرادة السياسية، وتكريس المناخ الديمقراطي، وصياغة استراتيجية تستجيب لانتظارات الشباب وتطلعاتهم.

غير أنّ المقاربة السوسولوجية لسيرورة السياسات العمومية تكشف عن فجوة بنيوية بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية (Dubet, 1994). فغالباً ما تبقى هذه السياسات محدودة الفعالية نتيجة اختلالات مرتبطة بآليات التنزيل، بل قد تتحول أحياناً إلى عائق يحول دون بناء علاقة إيجابية بين الشباب والنسق السياسي الرسمي (تقرير اللجنة العليا للسكان، 2005). ويظهر هذا الإشكال بوضوح في قضية الإدماج السوسيو-مهني التي تشكّل أحد أبرز التحديات البنيوية، حيث يجد الشباب أنفسهم في مواجهة صعوبات معقدة للولوج إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية (Habermas, 1981)، ويعانون من تمهيش هيكلي يتجلى في البطالة، ضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية، والتبعية المالية (Castel, 1995).

وتتعمق هذه الوضعية بالنظر إلى الطبيعة الانتقالية الحرجة لمرحلة الشباب، والتي اعتبرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مرحلة مفصلية ذات تداعيات عميقة على مجمل مسار الحياة. ففي هذه المرحلة تتقاطع إكراهات متعددة مثل الهدر المدرسي، البطالة، هشاشة العمل، والأمية التقنية، وهي عوامل تضعف إمكانات الإدماج الثقافي والاجتماعي وتعيق ممارسة الشباب لدورهم كمواطنين فاعلين. ومن هنا، تبرز إشكالية الإدماج المهني كقضية بنيوية معقدة تستدعي استحضار المسار التاريخي للسياسات العمومية الموجهة ففي هذا الإطار، يبيّن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنّ المغرب عرف منذ أواخر الثمانينيات تحولات مرحلية متباعدة في سياسات التشغيل، يمكن تمييزها عبر ثلاث محطات رئيسية:

المرحلة الأولى: (1987-2005)

جاءت استجابة لتداعيات برنامج التقويم الهيكلي، حيث تراجعت قدرة القطاع العمومي على استيعاب اليد العاملة، فتم التوجه نحو التشغيل الذاتي عبر مبادرات مثل برنامج قروض المقاولين الشباب (1987) وبرنامج العمل من أجل التوظيف. غير أن هذه البرامج اصطدمت بعقبات بنيوية تمثلت في غياب ثقافة مقاولاتية لدى الشباب، وضعف المواكبة والتأطير، وتشتت المتدخلين، إضافة إلى صعوبة الولوج إلى التمويل والمقرات. وقد أبرزت التقييمات محدودية أثرها بفعل ارتفاع نسب التخلف عن سداد القروض، ما كشف هشاشة البنية الداعمة لريادة الأعمال.

المرحلة الثانية: (2005-2019)

اتجهت الدولة نحو سياسات أكثر شمولية عبر برامج إدماج وتأهيل، إلى جانب المخططات القطاعية مثل المغرب الأخضر والتنمية الصناعية. ورغم مساهمتها في تحسين قابلية التشغيل، فإن النتائج ظلت دون التوقعات، حيث لم تتجاوز نسبة

المستفيدين من الوساطة المؤسسية الرسمية 1%، في حين ظل اعتماد الشباب على مؤسسات الوساطة ضعيفاً (5% فقط). كما برزت اختلالات بنيوية تمثلت في التركيز المفرط على حاملي الشهادات، ضعف التغطية المجالية، محدودية الكفاءات التكوينية، وصعوبات التنقل خاصة في الوسط القروي.



المرحلة الثالثة (منذ 2020):

أبرزت جائحة كوفيد-19 جيلاً جديداً من البرامج (انطلاقة، فرصة، أنا مقال، أوراش) في أفق بلورة إستراتيجية وطنية للتشغيل 2035. وتتميز هذه المبادرات بتنوع الفئات المستهدفة، تبسيط المساطر، وتوسيع نطاق التمويل، مع مراعاة البعد المجالي والإنصاف بين الجنسين. غير أن التحديات ما تزال قائمة، إذ أظهرت التقييمات الأولية ارتفاع معدلات رفض طلبات التمويل، وغياب آليات فعالة للتتبع والتقييم، فضلاً عن ضعف المواكبة البعيدة. كما أن برنامج أوراش، رغم مساهمته في إدماج فئات غير حاملة للشهادات، أثار مخاوف من تكريس هشاشة التشغيل عبر تكاثر المناصب المؤقتة.

وإلى جانب هذه المراحل، برزت مستويات أخرى للتدخل تمثلت في:

- الخدمة العسكرية الإلزامية: (2019) كآلية لإعادة تأهيل الشباب وتزويدهم بمهارات تقنية ومهنية.
- إعادة إدماج نزلاء السجون: من خلال برامج تكوين فردية وتوفير فرص عمل داخل المؤسسات السجنية وخارجها.
- المشاركة مع المجتمع المدني: خصوصاً في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تضطلع الجمعيات بدور الوسيط الترابي في استقبال وتوجيه الشباب نحو فرص التكوين أو الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. (والبيئي، 2023)

انطلاقاً من هذه المعطيات، يتضح أن سياسات الإدماج الموجهة للشباب في المغرب عرفت مساراً متذبذباً بين منطق تقني-إجرائي قائم على التدابير الظرفية قصيرة المدى، ومنطق بنيوي-إستراتيجي يسعى إلى بناء منظومة شمولية للإدماج. غير أن استمرار اختلالات التنسيق المؤسساتي، محدودية الموارد، وتباين أولويات الفاعلين ظلّت عوامل معيقة للنجاعة. من زاوية سوسيولوجية، تكشف هذه الديناميات أن إشكالية الإدماج المهني للشباب ليست مجرد مسألة تشغيل، بل هي نتاج تفاعل معقد بين السياسات العمومية، الثقافة المقاولانية، الرأسمال الاجتماعي، والتفاوتات المجالية، ما يجعلها قضية مركبة تستدعي تبني مقاربة نسقية تشاركية تدمج البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في آن واحد.

وفي هذا السياق، تمثل خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل نموذجاً عملياً يمكن من خلاله اختبار الفرضيات السوسيولوجية المتعلقة بالفصل بين مفهومي "الإدماج (Insertion)" و"الاندماج (Intégration)"، والوقوف عند طبيعة العلاقة بينهما.

هيمنة منطق "الإدماج (Insertion)" الكمي والتقني

يُظهر تحليل مضامين خارطة الطريق هيمنة واضحة لمنطق "الإدماج" بمفهومه الإجرائي-التقني. ويتجلى ذلك في:

- التركيز على المؤشرات الكمية: كأهداف تقليص معدل البطالة إلى 9% وإحداث 1,45 مليون منصب شغل في أفق 2025. ورغم وجاهة هذه الأهداف، فإنها تعكس مقاربة كمية تسعى إلى "ملء" السوق بأكبر عدد ممكن من الأفراد دون مراعاة شروط الاندماج الكيفي.
- الأولوية للآليات الإجرائية: مثل تعميم نظام التدرج المهني وتبسيط المساطر وتوسيع السياسات النشيطة للتشغيل، وهو ما يتوافق مع تعريف الإدماج كعملية من أعلى إلى أسفل تركز على توفير شروط الانتماء أكثر من بناء اندماج فعلي.
- الحوافز المالية للمقاولات: عبر تخصيص غلاف مالي إضافي (15 مليار درهم) وتقديم منح مالية (5000 درهم للمتدرج)، بما يعكس أولوية دعم المشغلين على حساب إدماج اجتماعي أكثر شمولية.

من هذا المنظور، تبقى السياسات الحكومية أقرب إلى إدارة الأزمة عبر التحكم في الأرقام، دون ضمان انتقال الشباب من الإدماج الكمي إلى اندماج نوعي ومستدام.



إغفال أبعاد "الاندماج (Intégration)" الاجتماعية والرمزية

على النقيض، تُظهر الخارطة قصوراً واضحاً في معالجة الأبعاد التفاعلية والرمزية للاندماج، والتي تُعتبر جوهرية في مقارنة سوسيولوجية للعمل:

- **ضعف الاعتراف والمواطنة:** يظل الاعتراف (Honneth, 1995) بالشباب كفاعلين اجتماعيين غائباً، إذ لا تكفي الإشارات إلى "تثمين قيمة العمل" دون إجراءات ملموسة تعزز الكرامة والاستقلال الاقتصادي.
- **معالجة سوسيو-ثقافية محدودة:** التدابير المرتبطة بالمرأة أو محاربة الهدر المدرسي تبقى ذات طابع إجرائي، بينما يغيب الاشتغال على تغيير التمثيلات الاجتماعية حول المهن أو على تعزيز قيم المشاركة والمبادرة.
- **الفاعلية الاجتماعية المشروطة:** يتم تصوير الشباب كمستفيدين سلبيين من البرامج أكثر من كونهم شركاء في صياغتها وتنفيذها، ما يقوض البعد التفاعلي للاندماج القائم على المشاركة الفاعلة.

الفجوة بين التكوين ومتطلبات السوق: تشخيص دون معالجة جذرية

تعترف الخارطة بالفجوة القائمة بين التكوين وسوق الشغل عبر مبادرات لتحسين المنظومة التكوينية. غير أن الحلول المقترحة (مراجعة الشعب، إرساء جسور بين المسارات) تبدو سطحية وتفتقر إلى رؤية استراتيجية لإصلاح جذري للنظام التربوي. فالإشكال لا يكمن في نقص الإجراءات التقنية فحسب، بل في استمرار ثقافة التلقين وإضعاف تنمية المهارات الحياتية والتفكير النقدي والابتكار. و أخير إن قراءتنا النقدية لا تهدف إلى التقليل من أهمية "خارطة الطريق"، التي تمثل إرادة سياسية للتصدي لمشكلة البطالة. بل تهدف إلى تسليط الضوء على أن نجاحها رهين بقدرتها على تجاوز منطق "الإدماج" الضيق إلى تبني مقاربة شاملة تدمج بينه وبين منطق "الاندماج". المنطق الأول (الإدماج) ضروري لخلق الفرص الاقتصادية وتهيئة البنية التحتية للتشغيل.

المنطق الثاني (الاندماج) هو الضامن لتحويل هذه الفرص إلى واقع اجتماعي مستدام، حيث يشعر الشباب بالانتماء والاعتراف والمشاركة الفعلية.

وعليه، فإن التحدي الذي يواجه هذه الخارطة هو كيف يمكن للجهات المسؤولة عن تتبعها أن تحوّل هذه السياسات التقنية إلى مشروع مجتمعي حقيقي، ينتقل من "توفير منصب شغل" إلى "بناء مواطن فاعل". وهذا يتطلب إشراكاً حقيقياً للشباب ومنظماتهم، وربط سياسات التشغيل بسياسات ثقافية وتربوية أوسع، والانتقال من ثقافة "المنحة" و"الدعم" إلى ثقافة "التمكين" و"المشاركة". فقط عندها يمكن القفز من دائرة "الإدماج الهش" إلى فضاء "الاندماج الكامل" الذي يحقق التكامل الاجتماعي المنشود.

خاتمة

تكشف هذه الدراسة أن إشكالية الإدماج السوسيو مهني للشباب المغربي ليست مجرد أزمة ظرفية، بل هي تجلّي لاختلالات بنيوية عميقة في النموذج التنموي القائم. وتتمثل الجذور الهيكلية لهذه الأزمة في القطيعة المستمرة بين منظومة التكوين ومتطلبات سوق العمل، إلى جانب طبيعة السياسات العمومية القطاعية غير المندمجة، والتي تفتقر إلى رؤية تشاركية شمولية.

وقد كشفت التحليلات أن السياسات السائدة تجسّد إشكالية مفاهيمية جوهرية، تتمثل في التمييز بين "الإدماج" بوصفه عملية إجرائية تقنية لتدبير البطالة (Insertion)، و"الاندماج" بوصفه عملية تفاعلية ورمزية شاملة تمنح المعنى والشرعية للعمل وتُعزّز الروابط الاجتماعية (Intégration). كما يسهم غياب الاعتراف الاجتماعي بقيمة المسارات التكوينية المهنية في إضعاف قيمتها الرمزية، مما يحوّلها من رافعة للاندماج إلى أداة لإدارة الأزمة.



في هذا السياق، يُشكّل تقرير النموذج التنموي الجديد (2021) نقلة نوعية في التشخيص، عبر تأكيده على أن تحسين جودة الحياة رهين "بالرفع الملحوظ لقدرة البلاد على خلق القيمة المضافة وفرص شغل ذات جودة للجميع"، ودعوته إلى "تثمين قوي لشعب التكوين المهني" لتمكين الشباب من امتلاك الكفاءات العالية.

ولتحقيق هذه الغاية، تبرز الحاجة إلى بناء سياسات عمومية متكاملة، تقوم على المرتكزات الاستراتيجية التالية:

- إصلاح المنظومة التكوينية: تحويلها من أداة تقنية للإدماج الاقتصادي إلى فضاء استراتيجي للتمكين وبناء الهوية، يستجيب لمتطلبات سوق العمل المتحول (Beck, 1992؛ مصطفى، 2014).
- تبني مقاربة تشاركية شاملة: إشراك الفاعلين الجدد (المقاولات، المجتمع المدني) في تصميم السياسات لضمان فعاليتها الميدانية واندماجها الاجتماعي.
- الانتقال من منطق "إدارة الأزمة" إلى "التغيير البنوي": "وذلك بتبني رؤية تجمع بين البعد الاقتصادي (خلق فرص عمل لائق) والبعد الاجتماعي (تعزيز الروابط والاعتراف)، مما يحوّل الشباب من موضوع للسياسات إلى فاعل رئيسي في التثنية ومشارك في إعادة إنتاج الروابط الاجتماعية. (Castel, 2003)
- إن تجاوز هذه المعضلة يتطلب إرادة سياسية ومجتمعية حقيقية للانتقال نحو مشروع مجتمعي جديد يضع الشباب في صلب اهتماماته. فقط عبر هذه الرؤية المتكاملة يمكن تحقيق القطيعة مع إرث السياسات الجزئية، والانتقال من "الإدماج الهش" إلى "الاندماج المستدام"، وتحقيق التحوّل النوعي للشباب من "طاقة بشرية" إلى "رأسمال بشري" فاعل (Bourdieu, 1986) يساهم في بناء المستقبل، وهو ما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي الذي أرساه النموذج التنموي الجديد القائم على جعل إدماج الشباب في صلب الإصلاحات.



المراجع باللغة العربية:

- ماجد، الزيود، (2006). الشباب والقيم في عالم متغير دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن.
- مصطفى محسن، (2014). سياسات الادماج المهني للشباب وقضايا التنمية البشرية، مقارنة تحليلية ونقدية مقارنة، منشورات الزمن، الطبعة الثانية.
- مصطفى محسن، (2014). رهانات تنمية، ورؤى سوسيولوجية تربوية وثقافية نقدية الرباط منشورات الزمن، الطبعة الثانية.
- أحجيج حسن، (2019). نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو. نشرة مؤسسة مؤمنون بلا حدود.
- احرشا والغالي، الزاهر احمد، (2001). البحث عن الشغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة. تأليف التكوين الجامعي والاندماج السوسيو مهني (الإصدار مركز الابحاث والدراسات النفسية والاجتماعية العدد 1. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية -فاس.
- بوخريص، ف. (2021). الاندماج الاجتماعي والديموقراطية: نحو مقارنة سوسيولوجية. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث <https://www.mominoun.com>
- المالكي، ع. (غير مؤرخ). الإدماج السوسيو مهني: مقارنة مفاهيمية. مجلة علوم التربية.
- الزايدي منجي، (2006). ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام. الدار البيضاء المغرب: مجلة عالم الفكر، العدد الأول، مجلد 35..
- عباس، محمود عوض، (1999). مدخل إلى علم النفس النمو: الطفولة- المراهقة- الشيخوخة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- سعيد بيجر، (1996). التوجيه النفسي والتأهيل المهني للشباب المغربي، الشباب المغربي في أفق القرن الحادي والعشرين، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط عدد 135.
- النايب عائشة، (2011). النوع وعلم الاجتماع والمؤسسة. منشورات منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى.
- التنمية وحقوق الانسان - نظرة اجتماعية 2006 المكتب الجامعي الحديث، مصر
- الجمعية المغربية للدراسات النفسية، (1996). المبادرة و الافاق المستقبلية عند الشباب المغربي الرباط، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط.
- محمد ابو حطب، (2013). انعكاسات التقويم الهيكلي على سياسة التوظيف بالمغرب. متاح على m6ENFL/ly.bit2.
- الزين، عبدالفتاح. السياسات الشبابية والبحث العلمي، التقرير التركيبي للمناظرة الوطنية حول الشباب، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي
- العريس، ابراهيم، (2013). التقسيم الاجتماعي للعمل عند دوركايم: اسس التضامن في المجتمع. تم الاسترداد من <http://social.subject-line.come//t449-topic>.
- العمراني مولاي أحمد، (1995). اقتصاد المغرب من خلال برنامج التقويم الهيكلي. نشر البديع، الطبعة الأولى.
- القصيد عبد القادر، (1997). الطبقة، البناء الطبقي في الريف والحضر، مثال المجتمع المغربي، إصدارات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية. دار النهضة، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكراوي إدريس، (2014). إشكالية التشغيل: مقاربات وتوجهات. منشورات جمعية الدراسات والأبحاث للتنمية.
- أمشنوك رشيد. (2019). الشباب المغربي بين تحديات الاندماج ورهانات السياسات العمومية الإستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2030 نموذجا (الإصدار منشورات مجلة إتجاهاتسياسية، العدد التاسع، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي. برلين -ألمانيا.
- بلحاج عبد الكريم، (1996). منظور الشباب وتفاعلاته الاجتماعية مع سيورة الاندماج المهني (دراسة ميدانية). تأليف تنسيق مبارك ربيع، الشباب المغربي في افق القرن الحادي والعشرين (الصفحات 66-67). منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط.
- بن خلدون عبد الرحمان، (بلا تاريخ). مقدمة ابن خلدون.



- بن سالم بلكاسم، (1992). "الجامعة وسوق الشغل" في التحولات الاجتماعية، تونس.
- بن لقاسم، (2010). الإدماج والاندماج المفهوم والدلالات والشروط الموضوعية. الاندماج...الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات. تونس: المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببيتر الباي.
- بورديو بيزير، (2006). أسباب عمليّة، (ترجمة انور مغيت) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- جلولي أحمد. (2005). دور المقاولات الصغرى والمتوسطة في الحد من معضلة التشغيل بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس اكدال. الرباط.
- حاج عمر ابراهيم، (بلا تاريخ). الشباب بين اشباع الحاجات وصراع العقبات.
- زكي رمزي، (1997). الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة، العدد: 226.
- شاختر ريتشارد، (1980). الاغتراب، ترجمة: كامل يوسف حسين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، الطبعة الاولى.
- شقير، (2013). الاندماج الاجتماعي، والديمقراطية، والشباب. بيروت: منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO).
- شوفور بيزير، (2017). المغرب في افق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي. مجموعة البنك الدولي.
- عبد الرحمان المالكي، (2008). التكوين الجامعي والاندماج السوسيو مهني، الاندماج والإدماج مستويات الدلالة السوسيو لوجية.
- غيذنز انتوني، (2005). علم الاجتماع. (ترجمة وتقديم، فايزة الصياغ) توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.
- كداي عبد اللطيف، (2015). التحولات الاجتماعية والقيمية للشباب المغربي محاولة للرصد والفهم. مجلة التدريس، عدد 7 تصدرها كلية علوم التربية بالرباط.
- وزارة الشغل والإدماج المهني، حصيلة منجزات وزارة الشغل والإدماج المهني 2017-2021، الرباط، 2021.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، خارطة طريق تطوير التكوين المهني في المغرب: مدن المهن والكفاءات، الرباط، 2019.
- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، تقييم أداء المرصد الوطني لسوق الشغل، الرباط، 2022.
- وزارة الشغل والإدماج المهني، دراسة حول علاقة المقاولات بمنظومة التكوين المهني، الرباط، 2020.
- وزارة التربية الوطنية، تقرير حول واقع التوجيه المهني في التعليم المغربي، الرباط، 2020.
- وزارة الصناعة والتجارة، تقرير حول قطاع السيارات في المغرب: الإنجازات والتحديات، الرباط، 2020.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2023). رأي تحت عنوان: شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين "NEET": أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟ الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2019). مساهمة في النموذج التنموي الجديد للمغرب. الرباط.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). التقرير السنوي 2018 حول الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). مبادرة وطنية جديدة مندجة لفائدة الشباب المغربي. الرباط: إحالة رقم 2018/23.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2017). التقرير السنوي 2017.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2016). المقاولات الذاتية، رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم. إحالة ذاتية رقم 2016/2، الرباط.
- رئيس الحكومة*. (2025). خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل 2025-2030. المملكة المغربية <https://alhoukouma.gov.ma>.
- OFPPT، التقرير السنوي لأداء منظومة التكوين المهني بالمغرب، الدار البيضاء، 2020.



- وزارة الشباب والثقافة والتواصل ومكتب التكوين المهني، اتفاقية إطار حول صناعة الألعاب الإلكترونية، 13 ماي 2025.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رأي حول التكوين المهني الأساسي: من أجل منظومة مندمجة وناجعة ومنصفة، الرباط، 2019.
- مجلس المنافسة، تقرير حول التكوين الرقمي وآفاقه المستقبلية، الرباط، 2021.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2019). رأي حول التكوين المهني الأساسي.
- المندوبية السامية للتخطيط (2024). مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2024. الرباط: المملكة المغربية
- المرصد الوطني لسوق الشغل (2022). تقرير حول آفاق سوق الشغل.
- وزارة الشغل والإدماج المهني (2021). حصيلة منجزات وزارة الشغل والإدماج المهني 2017-2021
- مجموعة من الباحثين، (2005). تقرير الخمسينية، 50 عام من التنمية البشرية بالمغرب وفاق عام 2025. الرباط.
- المملكة المغربية، تقرير وطني بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، (2019). السكان والتنمية في المغرب، خمسة وعشرون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994، الرباط، مطبعة لون.
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنوي الجديد، (2021). النموذج التنموي الجديد بالمغرب. تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع. الرباط.
- اللجنة العليا للسكان، (2005). مقتطف من ملخص تقرير دفاتر التخطيط ع - 3 - 2005.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين، (2003-2012). التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي الرباط
- المجلس الوطني للشباب والمستقبل، (1992). ادماج الشباب حاملي الشهادات: ادماج الشباب حاملي الشهادات برنامج استعجالي من أجل منظور انتاجي لمشكل بطالة حاملي الشهادات.
- وزارة الشباب والرياضة. (2014). الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030. الرباط: المملكة المغربية، بتعاون مع اللجنة المتعددة القطاعات للشباب.
- مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث (2006). الاصلاح الاقتصادي: الإستراتيجية والمؤسسات والفاعلون.
- وزارة التربية الوطنية، (2000). الميثاق الوطني للتربية والتكوين. الرباط.

المراجع باللغات الاجنبية:

- Bourdieu, P. (1989). La noblesse d'Etat. Paris : éd minuit.
- Bourdieu, P. (1986). The Forms of Capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education (pp. 241-258). New York: Greenwood.
- Bourdieu, P. (1984). Distinction: A social critique of the judgement of taste. Harvard University Press.
- Bourdieu, P. (1979). La distinction : Critique sociale du jugement. Éditions de Minuit.
- Bourdieu, P. & Passeron, J.-C. (1970). La reproduction : Éléments pour une théorie du système d'enseignement. Éditions de Minuit.
- Bourdieu, P. (1970). La reproduction. Paris : P.U.F.



- Bourdieu, P. (1984). La jeunesse n'est qu'un mot, in questions de sociologie. Paris : Ed Minuit
- Burt, R. S. (1992). Structural holes: The social structure of competition. Harvard University Press
- Boudou, R. (1999). Dictionnaire de la sociologie. Paris, Larousse 2.
- Beck, U. (1992). Risk Society: Towards a New Modernity
- Castel, R. (1995). Les métamorphoses de la question sociale : Une chronique du salariat. Paris : Fayard.
- Castel, R. (2003). L'insécurité sociale : Qu'est-ce qu'être protégé ? Seuil.
- Dubar, C. (1994). Insertion comme articulation temporelle du biographique et du structurel. Revue française de sociologie.
- Dubar, C. (2015). La socialisation : Construction des identités sociales et professionnelles (4th ed.). Armand Colin.
- Durkheim, É. (1893). De la division du travail social. Paris : Félix Alcan
- Durkheim, É. (1897). Le suicide : étude de sociologie. F. Alcan.
- Despax, M. (1986). Le droit du travail » Sixième édition, imprimerie des press universitaires de France.
- Emperador, M. (2007). Diplômés chômeurs au Maroc : dynamiques de pérennisation d'une action collective plurielle (l'année du Maghreb, III-2007).
- Erikson, R., & Goldthorpe, J. H. (1992). The constant flux: A study of class mobility in industrial societies. Clarendon Press.
- Esping-Andersen, G. (1990). The three worlds of welfare capitalism. Princeton University Press.
- Granovetter, M. S. (1973). The strength of weak ties. American Journal of Sociology, 78(6), 1360–1380.
- Honneth, A. (1995). The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts. Cambridge : Polity Press.
- Habermas, J. (1981). The Theory of Communicative Action
- Marx, K. (1867). Capital: A critique of political economy (Vol. 1). Penguin Classics.
- Marx, K., & Engels, F. (1848). The communist manifesto. Penguin Classics.
- Musutte, M.S. (1994). Sur le thème système de formation, stratégies d'entreprises et valorisation des ressources humaines à la faculté de Rabat, les 18 et 19 mars



1994. Textes présentés au Colloque maghrébin organisé par le GERRH, avec le concours de la fondation Kourad Adenauer, Rabat.

- Rosanvallon, P. (1995). La nouvelle question sociale. Repenser l'État-providence. Seuil.
- Schnapper, D. (2007). Qu'est-ce que l'intégration ?. Paris: Gallimard.
- Touraine, A. (1977). The Self-Production of Society. Chicago: University of Chicago Press.
- Paugam, S., & Schill, S. F. (2018). Social bonds and the integration of vulnerable groups. In Handbook of Social Inclusion (pp. 1–15). Springer.
- Paugam, S. (2000). Le salarié de la précarité. Les nouvelles formes de l'intégration professionnelle. PUF.
- Weber, M. (1922). Economy and society: An outline of interpretive sociology. University of California Press.
- World Bank (2022). Digital Skills for Tomorrow's Jobs. World Bank Publications.
- World Economic Forum (2023). The Future of Jobs Report 2023.